

أوروبا:

أما زالت، هي هي، «الأرض المرغوبة»؟

بصرف النظر عن القضايا التي برزت حديثاً، بقيت العلاقة مع الاتحاد الأوروبي أهم هواجس تركيا في عقد التسعينيات على صعيد السياسة الخارجية. وهذا ليس مفاجئاً نظراً لنمط العلاقات الوثيقة التي تربط تركيا بباقي أوروبا، وخصوصاً بالاتحاد الأوروبي. غير أن عدداً متزايداً من الأصوات باتت، مؤخراً، تدعو إلى نوع من إعادة تقويم روابط تركيا الأوروبية بهدف توسيع دائرة توجهاتها على صعيد السياسة الخارجية والتحرر من كابوس عضوية الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، فإن الأكرثية الساحقة من الجمهور الواعي سياسياً في تركيا متمسكة بعضوية الاتحاد الأوروبي. «بالنسبة إلى رجال الأعمال، تعني عضوية الاتحاد الأوروبي مزيداً من الفرص الاقتصادية؛ وبالنسبة إلى نشطاء حقوق الإنسان تعني ضمان قَدر أكبر من إشاعة الديمقراطية. أما بالنسبة إلى المؤسسة وجميع فئات وأصناف الأتاتوركين، فقد ظلت عضوية الاتحاد الأوروبية قضية حضارية، قضية حياتية، ومسألة إثبات وجود تاريخي»⁽¹⁾.

يأتي الاتحاد الأوروبي في طليعة مناطق العالم التي باتت تركيا اليوم مندمجة بها بقوة، على الرغم من أن الأخيرة (تركيا) ليست عضواً في هذا

الاتحاد. فاتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد تغطي نصف علاقات تركيا التجارية؛ في سنة 1998م، ذهبت نسبة حوالى 50 بالمئة من الصادرات التركية إلى أوروبا وجاءت نسبة حوالى 52 بالمئة مما استوردته تركيا من هناك⁽²⁾. وهذه الأرقام يمكن اعتبارها تعبيراً شبه دقيق عن مدى ضخامة العلاقات التجارية بين الطرفين على امتداد السنوات العشرين الماضية، مع استثناء قصير أوائل عقد الثمانينيات حين أبقت العلاقات التجارية مع بلدان الشرق الأوسط نظيرتها مع الاتحاد الأوروبي في الظل. أما على صعيد الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا، فإن حصة الاتحاد الأوروبي تصل إلى 67,5 بالمئة من مجموع الرساميل الأجنبية المعتمدة، وتشكّل بلدان الاتحاد الأوروبي 46 بالمئة من شركات رأس المال الأجنبي. والاتحاد الأوروبي هو الميدان الذي تعمل فيه أكثرية الشركات التركية العاملة في الخارج وتعيش فيه أكثرية الأتراك المقيمين في الخارج - حوالى ثلاثة ملايين نسمة، حوالى نسبة 5 بالمئة من مجموع السكان⁽³⁾.

وبالتالي، فإن من المتوقع أن تكون أكثرية الأتراك المسافرين إلى الخارج تذهب أيضاً إلى أوروبا، كما أن الأوروبيين يشكّلون الكتلة الأكبر من السياح الذين يزورون تركيا. خلافاً لما كان سائداً في الأزمان السابقة، يستطيع المهاجرون الأتراك المقيمون في أوروبا أن يحافظوا على روابط شخصية قوية وموسّعة مع بلدانهم الأصلي عبر زيارات متكرّرة عن طريق رحلات جوية تتراوح مدة كل منها بين ساعتين وأربع ساعات، مما يكاد أن يجعل المهاجرين في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي امتداداً لتركيا في أوروبا الغربية، ولا سيما لأن هؤلاء الأتراك ليسوا مندمجين كلياً، بعد، بأوطانهم الجديدة.

ينطبق هذا بشكل خاص على ألمانيا حيث تعيش نسبة 75 بالمئة من المواطنين الأتراك الموجودين في أوروبا⁽⁴⁾. وكذلك، فإن ألمانيا هي شريك تركيا الاقتصادي الأهم داخل الاتحاد الأوروبي، إذ تغطي ما يقرب من نصف تجارة تركيا مع الأعضاء الخمسة عشر، وتقدم الكتلة الكبرى من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة في تركيا، فضلاً عن إرسال أكثرية السياح الذاهبين إلى تركيا⁽⁵⁾. ثمة، إذن، سبب وجيه جداً يدعو إلى اعتبار العلاقات الألمانية - التركية العمود الفقري لعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. وبالتالي، فإن تطور هذه العلاقات الثنائية ليس أقل أهمية وحسماً بالنسبة إلى العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من تطور العلاقات التركية - اليونانية.

إضافة إلى الاندماج القوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ثمة روابط سياسية وثيقة بين تركيا وأوروبا. لعل أبرز هذه الروابط هي اتفاقية الاتحاد بما فيها الوحدة الجمركية، مع الاتحاد الأوروبي، تليها عضوية الناتو، ووضعية الزمالة في اتحاد أوروبا الغربية (WEU). تتمتع تركيا أيضاً بعضوية المجلس الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وغيرهما من المؤسسات الأوروبية ذات الأهمية السياسية. ومثلها مثل الأحزاب السياسية في تيار يمين الوسط ويسار الوسط، فإن أهم روابط الأعمال والنقابات أعضاء أو أعضاء مراقبين في الاتحادات الأوروبية التي تشكل مظلات تحتضن المنظمات المماثلة. وبالتالي، فإن علاقة أنقرة بالاتحاد الأوروبي لم تكن أقل تأثراً بالعوامل السياسية والاستراتيجية من خضوعها للتطورات الاقتصادية. ومع تزايد حدة اندفاع البلاد باتجاه العضوية اللاحقة في الاتحاد الأوروبي، تزايدت الصورة ازدحاماً بالاعتبارات الثقافية والدينية، مبرزة هوية تركيا الأوروبية الخلافة كما تتصوّرها النخبة التركية والبلدان الأوروبية الأخرى.

غير أن هذا التوجه الأوروبي القوي للسياسة الخارجية التركية ما لبث أن تعرّض للهجوم. فتبدد التوقعات قصيرة النظر من فوائد الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي، وحتى خيبة الآمال الأكبر من ذلك جراء القرار الذي اتخذته المجلس الأوروبي في اللوكسمبورغ في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، والقاضي بعدم إدراج تركيا في قائمة البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي، ما لبث أن تمخضا عن قَدْر واسع الانتشار من الإحباط السياسي في

تركيا. أما التجميد الذي بادرت الحكومة، منذ أوائل سنة 1998م، إلى فرضه على العلاقات السياسية مع أوروبا فلم يفض إلا إلى تعزيز وضعية الإحباط هذه.

ثمة أصوات تتصاعد من أوساط اليمين الديني واليسار القومي قائلة إن أوروبا لن تسلّم قط بقبول تركيا عضواً وإن قيام تركيا، في ظل الاستقطابات الدولية الجديدة غداة انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، سلسلة طويلة من التوجهات البديلة التي لا تقل قُدرة على تلبية متطلبات رسالة البلاد التاريخية وطموحاتها السياسية. وانطلاقاً من وجهة النظر هذه، وهي وجهة نظر يتبناها حزب الرفاه (RP)، كما يعتمدها إلى حد كبير حزب بولنت أجويد، حزب اليسار الديمقراطي (DSP)، يتعيّن على تركيا أن تركز جهود سياستها الخارجية على السعي من أجل أن تصبح مركزاً إقليمياً في الوضع السياسي الأوراسي الناشئ وجسراً بين أوروبا والمناطق الواقعة إلى جهتي الشرق وجنوب-الشرق. ومثل هذه السياسة لا تقوم على إنكار هوية تركيا الأوروبية، بل تضيف إليها عناصر تبدو أكثر توافقاً مع الجغرافيا السياسية، والتاريخ الاجتماعي، والثقافة السياسية المتطورة لتركيا المعاصرة فضلاً عن الضرورات السياسية الكامنة في التطورات العالمية على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

وبالتالي، فإن سياسة تركيا تُجاه الاتحاد الأوروبي، الذي غالباً ما يعتبر مكافئاً لأوروبا، على الرغم من أن للأخيرة معنى أوسع، فقدت شيئاً من زخمها وتوجهاتها⁽⁶⁾(*) . صحيح أن «الرسالة الأوروبية» تبقى أولى أولويات نخبة الأعمال التركية وقيادة الجيش، والنخب السياسية التقليدية التي ما زالت تسيطر على الحياة السياسية في تركيا، غير أن السياسة الخارجية باتت أكثر تأثراً

(*) يناقش الاختلاف بين مفهومي أوروبا والاتحاد الأوروبي في إطار أوسع بعض الشيء في المساهمات الواردة في (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

بالأوساط القومية التي تعكف، بكثير من الحذر، على تلمس طريقها نحو اعتماد نظرة جديدة أقل اتصافاً بنزعة المركزية الأوروبية. لا بد لنا من أن نتذكّر أن هذا كان أيضاً هو الوضع الذي ساد أواخر عقد السبعينيات حين كان أجويد ممسكاً بدفة السياسة الخارجية التركية كرئيس للوزراء في عدد من الحكومات التي لم تدم طويلاً. لقد جمّد العلاقات مع السوق الأوروبية المشتركة وحاول أن يجترح سياسة خارجية وأمنية متعددة الاتجاهات عاكفة بحذر على تحرير الروابط مع الغرب⁽⁷⁾ وتقليصها. ليس واضحاً بعد ما إذا كانت محاولته الجديدة الرامية إلى تبني ذلك التوجّه مجرد فاصل عابر في السياسة الخارجية التركية رداً على ظروف سياسية خاصة، أم أنها تشي بتدشين انحراف دائم عن السياسة الأوروبية الراسخة لدى تركيا.

الخلفية: الهوية، والسياسة والتنمية الاقتصادية

تنظر أكثرية النخب السياسية والتجارية - العملية التركية إلى العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في سياق يتجاوز حدود اعتبارات السياسة الخارجية كثيراً. فهذه النخب تتصوّر هوية الدولة القومية التركية الحديثة، متأثرة تائراً مباشراً بهذه العلاقات. ليست المسألة، في نظر هؤلاء، إلا مسألة حصول تركيا على الاعتراف بأنها عضو في النادي الغربي، ودولة أوروبية. وتشكّل عضوية الاتحاد الأوروبي، حسب اعتقادهم، مرادفاً للاعتراف بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا، بما يؤكد، في الوقت نفسه، الانتصار النهائي للثورة الكمالية (نسبة لمصطفى كمال)⁽⁸⁾. من المؤلف أن هذه النخب تشير إلى أن تركيا كانت جزءاً من السياسة الأوروبية منذ قرون وقد اكتسبت هوية أوروبية لا تقبل النقاش. قال السفير التركي بلندن أوزدن سانبرك، وهو نائب سابق لوزير الخارجية التركي:

كانت تركيا، على الدوام، جزءاً رئيسياً من المنظومة الأوروبية منذ أقدم

العصور والأزمان... يتعذر تصور أوروبا دون تركيا... وبالتالي، فإننا حين ننظر إلى مشكلات تركيا والاتحاد الأوروبي، مهما كان رأي بعض القادة الأوروبيين، إنما ننظر إلى مشكلة أوروبية داخلية، لا إلى مشكلة خارجية⁽⁹⁾.

وبعد هذا العامل الطاغى القائل بانتماء تركيا «الطبيعي» إلى أوروبا، ثمة دوافع سياسية أخرى تكمن وراء اندفاع البلد نحو أوروبا. ولعل أحد هذه الدوافع هو التنافس مع اليونان. فانطلاقاً من الصراعات العميقة بين الدولتين المشاطتين لبحر إيجه، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع، في علاقتها مع بلدان ثالثة على صعيد السياسة الخارجية، بمكانة لا تكون أدنى من المكانة التي تحتلها اليونان. وبالتالي، فإن الطلب التركي للالتحاق بركب السوق الأوروبية المشتركة، الذي جاء بعد الطلب اليوناني للغرض نفسه في سنة 1959م، كان نتيجة منطقية⁽¹⁰⁾. ومما يثير قدراً كبيراً من الأسف في أنقرة أن اليونان توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي في سبيل إبقاء تركيا مفصولة عن أوروبا، ودون أن يكون الأعضاء الآخرون قادرين على، أو راغبين في، منع اليونان، فعلاً من القيام بذلك.

ثمة دافع آخر ذو علاقة بالهواجس الأمنية التي شكّلت السبب الرئيسي الذي دفع تركيا، بعد الحرب العالمية الثانية، نحو الاندماج بنظام الأمن الغربي، عبّر قبول العرض الذي وفره لها مبدأ ترومان⁽¹¹⁾. وما لبثت هذه المبادرة، بسبب تطور الخصومة بين الشرق والغرب والتنافس بين القوتين العظميين، أن أفضت إلى إدماج تركيا بالنظام الاقتصادي الغربي أيضاً. بات التطور السياسي والاقتصادي للبلاد معتمداً على هذه العلاقات، التي ظلت في البداية متركزة بصورة حصرية على الولايات المتحدة. ولكن أنقرة ما لبثت أن زادت من توجُّهها نحو أوروبا الغربية مع تنامي شعور تركيا بالاستياء من الولايات المتحدة، وخصوصاً من الموقف الأمريكي من المراحل المختلفة

للأزمة القبرصية («رسالة جونسون» سنة 1964م، حظر توريد الأسلحة بعد (1975) ومن إغفال الولايات المتحدة لهواجس تركيا الأمنية خلال فترة الانفراج [الدولي] أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات.

بدأت البلاد ترى نفسها، بقدر أكبر من الوضوح، عنصراً من عناصر الجزء الأوروبي للنتاتو، وباتت في الوقت نفسها طامعة في الحصول على تعويض مساعدات الولايات المتحدة المقلصة. وما لبث شعور أنقرة بالخيبة أن تعمق حين ألفت نفسها، لاحقاً، مهملة إلى حد كبير في غمرة المحاولات الأوروبية البطيئة والمتعثرة على صعيد تطوير نوع من أنواع السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي في إطار الوحدة الأوروبية. ومهما يكن، فإن أمن تركيا القومي يبقى كثيف الاعتماد على انضوائه تحت مظلة السياسة الأمنية الغربية الشاملة وأطرها الدفاعية، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على روابط أمنية قوية مع الحلفاء الأوروبيين.

وإضافة إلى الدوافع السياسية، ثمة مصالح اقتصادية ذات أهمية في العلاقات مع أوروبا الغربية. فالاتحاد الأوروبي هو سوق التصدير الرئيسي لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية. كما أن التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، وهي سلع ضرورية بالنسبة إلى التنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا، يشكّل مطلباً ملحاً آخر من مطالب سياسة البلاد التجارية. تعرضت إمكانية الانتقال الحر للعمال الأتراك إلى أوروبا، هذا الانتقال الذي ترسخ مبدئياً في اتفاقية الزمالة لسنة 1963م، بشيء من الإهمال في السنوات الأخيرة بعد أن أصبح تحققها منطوياً على احتمال أن لا يكون مجدياً في ظل ظروف معدلات البطالة المرتفعة الحالية في أوروبا⁽¹²⁾. غير أن الأمر يبقى، من حيث المبدأ، أداة تلقى الترحيب من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها، التي تعاني من أعباء بطالة هيكلية. وكحصيلة

جانبية، يمكن لهجرة قوة العمل أن تضمن أيضاً قَدراً معيَّناً من تدفق القَطْع الأجنبي عبر تحويلات العمال.

غير أن الأكثر أهمية في ظل الظروف الحالية هو ضمان تدفق مضطرد وكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوروبية الغربية. فمن شأن ذلك أن يعوض عن الوتيرة القومية التي ما زالت متدنية للدخارات وأن يساعد على حيافة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليهما تركيا حاجة ماسة لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها. وخلافاً لما كانت عليه الأحوال في الفترة المبكرة من العلاقات، لم تعد المساعدة المالية الممنوحة من الاتحاد الأوروبي عبر بروتوكولات الزمالة المالية ذات أهمية مالية خاصة بسبب التطور الاقتصادي السريع الذي عاشته تركيا. ومع ذلك، فإن أهميتها السياسية الرمزية تنامت كثيراً نتيجة المناخ السياسي المتدهور بين تركيا والاتحاد الأوروبي. فجنباً إلى جنب مع قبولها مرشحاً لعضوية الاتحاد بالاسم، يعتبر إطلاق مساعدات الاتحاد المالية الواردة في اتفاقية الوحدة الجمركية، بنظر الأتراك، محك اختبار استعداد الاتحاد وقدرته على التعامل مع تركيا ندأ لند.

تشكّل هذه الصيغة المعقدة لرسالة تركيا وهويتها جنباً إلى جنب مع مصالحها السياسية والاقتصادية الخلفية التي يتعين تحليل سياسة أنقرة تُجاه الاتحاد الأوروبي على أساسها. إنها الأرضية التي توفر إمكانية فهم عقلانية أشكال السلوك والمواقف التركية التي تبدو غير عقلانية ظاهرياً بعض الأحيان على صعيد سياستها الأوروبية. وشركاء البلاد الأوروبيون، غالباً ما يغضون الطرف، أو يتجاهلون هذا الجانب الذي تغلب عليه الصفة النفسية (البيسيكولوجية) من العلاقات التركية، مما يؤدي إلى إخفاق سياساتهم، حتى وإن بدت حسنة النوايا في أعين الأوروبيين، على صعيد تلبية التوقعات التركية. وبطبيعة الحال، فإن الأتراك، غالباً ما يجدون صعوبات غير قليل في فهم حقيقة أن ما يشكل بالنسبة إليهم قضية ذات أولوية وطنية وقومية عالية ليست بنظر

أكثرية السياسة الأوروبية سوى مسألة علاقة ربح وخسارة في عملية تحقيق مصالح سياسية مهمة معينة.

الوحدة الجمركية: خطوة أخيرة على طريق العضوية؟

بعد قيام مجلس الوزراء برد طلب تركيا للعضوية مؤقتاً في شهر شباط/ فبراير سنة 1989، ظلت علاقات أنقرة مع الاتحاد الأوروبي، الذي كان ما يزال يحمل اسم الأسرة الأوروبية، ولسنوات، مترنحة هائمة على وجهها، دون أية وجهة محددة⁽¹³⁾. كانت الأسرة الأوروبية غارقة في بحر الانشغال بالإعداد لمقترح الإصلاح الداخلي، الذي ما لبث أن أفضى إلى معاهدة (ماستريخت) لسنة 1992م، أكثر المراجعات عمقاً وبعُدَ أثر لمعاهدة روما الأصلية، وبمساعيها الرامية إلى المساهمة في عملية إعادة البناء الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة⁽¹⁴⁾.

أبقت بروكسل جهودها محصورة بعرض بعض حُزَم الإجراءات الخاصة بتحقيق نوع من التعاون الشامل المحكوم بأن يفضي إلى علاقات أوثق وصولاً إلى إقامة وحدة جمركية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، كما تنبأت اتفاقية الزمالة لسنة 1963م، على تركيا⁽¹⁵⁾(*) . غير أن تحقيق هذه الإجراءات ظل متعثراً بصورة مضطربة جراء المقاومة اليونانية المستمرة لإطلاق أية مساعدة مالية لصالح تركيا، وفقاً لما نصّت عليه التزامات الزمالة أيضاً. أضف إلى ذلك أن اليونان كانت تستطيع الضغط على شركائها لإجبارهم على اتخاذ موقف سياسي

(*) تنص اتفاقية سنة 1963م، للزمالة، مع البروتوكول الإضافي الملحق بها في سنة 1970م، على التأسيس اللاحق لوحدة جمركية تخص المنتجات الصناعية مع حلول سنة 1995م. ولا بد للوحدة الجمركية من أن يتم استكمالها بتدابير إضافية في مجالات اقتصادية أخرى مختلفة من شأنها إيصال المشروع كله إلى مستوى السوق المشتركة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

مشارك يؤدي إلى عكس آثار المشكلة القبرصية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. ما لبثت هذه الصيغة أن تحولت إلى لغة معتمدة في البيانات الرسمية الصادرة عن الاتحاد حول العلاقات مع تركيا. بادرت أنقرة إلى حب انتقادها العنيف على هذه الصيغة، التي اعتبرتها انتهاكاً صريحاً لمضمون التزام الاتحاد بضرورة إبقاء النزاعات التركية - اليونانية بعيدة عن التأثير على العلاقات الأوروبية - التركية كما جاء في إحدى وثائق المفوضية الأوروبية وأواخر السبعينيات في سياق التحاق اليونان بركب الأسرة الأوروبية.

ومع ذلك، فإن حالة البطء في العلاقات مع بروكسل لم تمنع أنقرة من تطوير اهتمام متزايد يخصصها بإقامة روابط أقوى وأمتن مع أوروبا حين بدأت تلمس عواقب التغييرات الحاصلة في أوروبا بعد الحرب الباردة. لم تكن لتركيا أية مصلحة على الإطلاق في تقليص روابطها الأوروبية كنتيجة غير مباشرة لانشغال الاتحاد الأوروبي المتزايد بدول أوروبا الوسطى والشرقية فبادرت إلى رفع وتيرة جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها من أجل إقامة الوحدة الجمركية في إطار اتفاقية الزمالة. فعملية إنجاز وحدة جمركية كانت قد أصبحت الشغل الشاغل والضرورة الطاغية بالنسبة إلى سياسة تركيا الأوروبية مع حلول سنتي 1993م، و1994م.

واجه الاتحاد الأوروبي صعوبات لا يستهان بها في بلوغ هذا الهدف، لأن اليونان عارضت مثل هذا التطور بقوة، ما لم يكن مرشحاً لأن يتمخض عن بعض التنازلات التركية، على صعيد الخلافات اليونانية - التركية. غير أن اليونان ما لبثت، أخيراً، أن أذعنت تحت ضغط شركائها في الاتحاد الأوروبي، حين وافق هؤلاء على الشروع بمفاوضات قبول مع قبرص خلال ستة أشهر بعد انتهاء مؤتمر الحكومات المكلف بإعداد مراجعة لمعاهدة (ماستريخت) اعتبرت ضرورية لتمكين الاتحاد من إطلاق عملية التوسع باتجاه دول أوروبا الوسطى والشرقية. وهكذا، فإن الجانب التركي والاتحاد الأوروبي بادرا أخيراً، في

السادس من آذار/ مارس سنة 1995، إلى توقيع اتفاقية في إطار الزمالة قضت بإقامة الوحدة الجمركية مع حلول تاريخ الأول من كانون الثاني/ يناير سنة 1996م⁽¹⁶⁾.

دَسَّنَتْ تركيا، بهذه الخطوة، حقبة جديدة في سياستها التنموية الاقتصادية؛ فبعد سياسة توفير بدائل للبضائع المستوردة طغت على عملية التنمية التركية خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، والتوجُّه القائم على حفز التصدير الذي ميَّز الثمانينيات وأوائل التسعينيات، أوْشكت أنقرة على اعتماد إطار لتنميتها الاقتصادية المستقبلية خاضع، في المقام الأول، لتأثيرات قوى السوق العالمية. ومثل هذا التغيير يتطلب بالضرورة اعتماد استراتيجية اقتصادية جديدة؛ ففي حين كانت عملية التصنيع الهادفة إلى الاستعاضة عن السلع المستوردة ترمي إلى خلق سوق داخلية، والتصنيع ذو التوجُّه التصديري أفضى إلى تنويع الأسواق، فإن الإطار الجديد يتطلب استراتيجية أُطلق عليها اسم بناء هيكلية متركِّز على الإنتاجية. «يمكن وصف مكوناته المحورية بتعميق السوق وتحديث المؤسسات»⁽¹⁷⁾.

كان تطبيق الوحدة الجمركية يعني أن الاتجار بالسلع المصنعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم يعد يتعرض للإعاقة جراء الرسوم الجمركية مهما كان نوعها أو عن طريق القيود الكمية أو الإجراءات ذات المفعول المماثل. وقد عنى ذلك، بالنسبة إلى تركيا، خفض المستوى المتدني من الحماية الجمركية ضد الصادرات الأوروبية إلى الصفر وإلغاء الرسوم الإضافية عليها، اللذين كانا ما يزالان عند انتهاء سنة 1994م، ينظويان مجتمعين على مستوى حمائي إجمالي يصل إلى حوالي 12 بالمئة. أضف إلى ذلك أن تركيا كان سيتعين عليها، في غضون خمس سنوات، أن تعدل نصوصها الحقوقية ذات العلاقة بحواجز التجارة مثل المعايير الفنية ومواصفات والقواعد الصحية في الإنتاج الصناعي بما يتفق مع التشريعات المعمول بها في بلدان الاتحاد الأوروبي. أما هذا

الأخير فكان سيتعين عليه أن يلغي الحواجز غير الجمركية القائمة على طريق الاتجار بالمنسوجات والألبسة. ثمة اليوم تجارة حرة كاملة بالبضائع المصنعة بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

تذهب متطلبات الوحدة الجمركية إلى ما هو أبعد بكثير من مستلزمات أي نظام تجارة حرة، لأن الاتجار مع البلدان التي ليست أعضاء في الاتحاد الأوروبي مغطاة أيضاً بالضوابط. وهنا يتعين على الاقتصاد التركي أن يواجه تغييرات أكبر من تلك التي تواجهها في علاقاتها مع أعضاء الاتحاد الأوروبي. فهي مضطرة، ليس فقط لتبني التعرفة الجمركية المشتركة لدى الاتحاد الأوروبي في تجارتها مع بلدان ثالثة، بل وعليها أيضاً أن تطبق على تلك التجارة أنظمة سياسة الاتحاد التجارية مع الالتزام بإجراءاته. وهذا يعني وضع سياسة تركيا التجارية في صف التُّظُم التجارية التفضيلية التي أنجزها الاتحاد مع العديد من البلدان النامية في العالم الثالث وحوض البحر الأبيض المتوسط ومناطق أوروبا الوسطى والشرقية حتى سنة 2000م.

ستكون الوحدة الجمركية، على المدى المتوسط، مصحوبة بجولة أخرى من التغيير الهيكلي في بنية الصناعة التركية نتيجة المنافسة الدولية المتزايدة. سوف يُنصَبُ تأثير العملية بشكل خاص على الشركات المتوسطة والصغيرة التي لا تنتج بضائع ذات براءات أجنبية وتعمل دون مشاركة أي رأسمال خاص أجنبي. وبالنسبة لمثل هذه الشركات، فإن «شيئاً كثيراً سيتوقف... على ما إذا كانت الحكومة التركية ستتمكن من اتباع سياسات كفاءة وملائمة في المستقبل قادرة على تسهيل عملية تحويل الاقتصاد وتكليفه»، كما قال أحد المحللين الأتراك⁽¹⁸⁾.

على الرغم من عدم الاستقرار المزمن الذي تعاني منه السياسة الداخلية بصورة مستمرة والذي حال، زمنياً طويلاً، دون اعتماد سياسة اقتصادية سليمة، فإن الصناعة التركية نجحت في التغلب على تحديات الوحدة الجمركية نجاحاً

يثير الإعجاب. والارتفاع الحاد لعجز البلاد التجاري مع الاتحاد الأوروبي الذي حدث في سنة 1996م، لا يمكن أن يُعزى كلياً إلى الوحدة الجمركية، على الرغم من أن تفكيك الحواجز التجارية لصالح الاتحاد أفضى، بصورة طبيعية، إلى طفرة صاعدة أولية في حجم البضائع المستوردة من أوروبا⁽¹⁹⁾. وما لبث هذا التأثير أن جرى تعديله وتسويقه في الأعوام اللاحقة. فتمو الواردات التركية من، والصادرات التركية إلى، الاتحاد الأوروبي كان متوازناً تقريباً سنة 1997م، وكان ثمة نمو ملحوظ للصادرات وتراجع مقابل في الواردات سنة 1998م، مما أدى إلى انخفاض لا يستهان به في عجز تركيا التجاري مع الاتحاد الأوروبي⁽²⁰⁾. وعلى الرغم من أن جميع الآمال التركية المعلقة على حدوث تحسن في التجارة مع الاتحاد الأوروبي لم تتحقق، فإن المخاوف المبالغ بها من تأثير المنافسة الأوروبية الكاسحة والطاغية في الأسواق التركية هي الأخرى لم تتحقق.

جاءت التدابير الحقوقية المصاحبة لتشريعات قرار الوحدة الجمركية ذات العلاقة بالتجارة، لتزيد من كثافة الضغوط في سبيل إعادة هيكلة الاقتصاد التركي. تعيّن على تركيا أن تعتمد سلسلة من الإصلاحات الحقوقية ذات العلاقة بالقضايا الاقتصادية بما يتفق مع أنظمة الاتحاد الأوروبي⁽²¹⁾. ومن هذه الإصلاحات اعتماد مجموعة من التدابير التشريعية والإدارية الشاملة في سبيل حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والتجارية. أضف إلى ذلك أن قواعد المنافسة المتبعة في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي، المستندة إلى البنود 85 و86 و92 و93 من معاهدة الأسرة الأوروبية تعين عليها أن تُطبق على الوحدة الجمركية حتى تاريخ الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1998م. وتحقيقاً لهذا الغرض، فإن تركيا اعتمدت قانوناً وطنياً ضد الاحتكار (التروستات المالية العملاقة) وأوجدت إدارة وطنية تتولى فرض قواعد المنافسة. كان على جميع خطط مساعدات الدولة أن تبلغ إلى سلطات بروكسل، مثلها مثل أي حدث

جديد، عن مساعدة ممنوحة إلى إحدى الشركات أو إحدى مجموعات المشاريع. وكان الاتحاد الأوروبي سيرد بالمثل بإبلاغ تركيا عن أية معونة ذات علاقة تمنحها دول الأعضاء. يتمتع الطرفان، كلاهما، بحق الاعتراض على المعونة التي يريانها مخالفة لقانون الاتحاد.

ليس الهدف من جميع الشروط المتعلقة بالمعونات الرسمية وقواعد المنافسة واحتكارات الدولة وأدوات الدفاع التجارية إلاً توفير الضمان ضد المنافسة غير النزيهة في إطار الوحدة الجمركية، ذلك الضمان الشبيه بنظيره الموجود في سوق الاتحاد الداخلية. وما الجمع بين قواعد تنظيم حواجز التجارة التكنولوجية وإصلاح قوانين المنافسة، وفتح سوق الوساطات الحكومية، إلاً أحد المؤشرات الواضحة على أن الوحدة الجمركية تقترب، فيما يخص المنتجات الصناعية، من إدخال تركيا إلى سوق الاتحاد الأوروبي الداخلية، ولو دون تمكين البلد من أن يصبح، مؤسساتياً، جزءاً من تلك السوق. فبفضل الوحدة الجمركية، لا تقف الأمور عند رفع مستوى الاندماج الاقتصادي لتركيا بالاتحاد بشكل ملحوظ فحسب، بل وتتجاوزها إلى تكثيف اندماجها بالمجال الحقوقي لهذا الاتحاد، فيما يخص التشريعات الاقتصادية والتجارية.

تعهد الاتحاد الأوروبي، لتسهيل تكييف الصناعة التركية مع شروط الوحدة الجمركية الجديدة، بتقديم معونات مالية في إطار التعاون المالي الجديد. وتتألف هذه المعونات من عناصر مختلفة مثل برنامج مساعدة مدته خمس سنوات ممول من مساهمات ميزانية الاتحاد يصل مجموعه إلى 375 مليوناً من الإيكوات؛ قروض إضافية من بنك الاستثمار الأوروبي (EIB) يمكنها أن تصل إلى سقف 750 مليوناً من الإيكوات خلال المدة نفسها؛ وتوفير المزيد من إمكانيات الوصول، وفقاً لمدى جدارة المشروعات المقترحة، إلى صناديق خاصة يوفرها الاتحاد في إطار خطته المتوسطة المعاد توجيهها، الخاصة

بالاستثمارات الهيكلية في ميادين الطاقة، والبيئة، والنقل، والاتصالات. أضف إلى ذلك أن الاتحاد الأوروبي يستطيع، بطلب من تركيا، أن يعاين مدى إمكانية تقديم مساعدات مالية ماكرو اقتصادية متوسطة الأجل إضافية إذا كانت مرتبطة بتطبيق برامج اقتصادية أقرها صندوق النقد الدولي. إجمالاً، أعلن الاتحاد عن استعدادة لتقديم دعم يصل مقداره إلى حوالي 1,5 مليار من الإيكوات لعملية إعادة هيكلة الاقتصاد التركي في سبيل تحسين قدرته على التكيف مع شروط الوحدة الجمركية.

غير أن قرار السادس من شهر آذار/مارس سنة 1995م، يبقى دون مستوى ما ورد أساساً في وثيقتي سنة 1963 وسنة 1970م، بوصفه مضمون المرحلة الأخيرة من الزمالة. ليس ثمة، بعد، أي اتجار حر بالمنتجات الزراعية، لأن أنقرة لم تبادر إلى اتخاذ التدابير التي من شأنها أن تجعل تطبيق أنظمة السياسة الزراعية المشتركة لدى الاتحاد على السياسة الزراعية الوطنية في تركيا ممكناً. غير أن حصول ذلك متعذر تصوره ما لم تكتسب تركيا صفة العضوية الكاملة. وإلاً، فإن تركيا وحدها ستتحمل الأعباء المالية المترتبة على مثل هذه الحركة، مما سيؤدي إلى المبالغة في إرهاق موارد البلاد المالية. يبقى التقدم، على صعيد التجارة الزراعية، رهناً باعتماد المزيد من الأولويات المشتركة المتفاوض بشأنها. وإضافة إلى الزراعة، خلت اتفاقية الوحدة الجمركية من شرط حرية حركة العمل والخدمات والرساميل، فضلاً عن حق ممارسة الأجانب للمهن. فباستثناء حرية حركة رأس المال، هذه الحرية التي أقدمت تركيا على اتخاذ العديد من الخطوات في سبيل تحقيقها، قد تبقى هذه الأمور معلقة حالياً. أما الانتقال الحر المرتبط بحركة الناس أو توطُّنهم الدائم، فيعتبره الاتحاد مسألة بالغة الحساسية والخطورة، ويشكل أحد الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ممانعته للعضوية التركية اللاحقة.

بصرف النظر عن هذه النواقص وأشكال الإغفال، أدى قرار الوحدة

الجمركية إلى جعل تركيا البلد غير العضو الأقوى اندماجاً، على الصعيد المؤسساتي، بالاتحاد الأوروبي. فالوحدة الجمركية تتيح لمن هو طرف من أطرافها أقوى الفرص الممكنة للاندماج الاقتصادي دون العضوية. وقد جرى تعزيز هذا أكثر جراء إيجاد منطقة تجارة حرة لمنتجات الصُّلب بموجب معاهدة سوق الفحم والصُّلب الأوروبية المشتركة، وتقديم تنازلات موازية على صعيد التجارة الزراعية، وقد تمت الموافقة على الأمرين كليهما منذ سنة 1996م.

ولتأكيد الأهمية الإجمالية التي علقها الاتحاد الأوروبي على تحسين علاقاته مع تركيا، بادر اجتماع مجلس الزمالة في السادس من آذار/ مارس سنة 1995م، أيضاً، إلى إقرار توسيع دائرة التعاون الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي والسياسي. وهي شاملة، إلى حدود أكثر أو أقل، للميادين التي تشكل أجزاءاً لتعاون الاتحاد الأوروبي مع دول أوروبا الوسطى والشرقية في إطار الاتفاقيات الأوروبية⁽²²⁾.

وقد كان مقترح الحوار السياسي ذي المستوى الرفيع، الذي جرى إيجاده من أجل تحقيق التبادل الدوري المنتظم للمعلومات والآراء حول المسائل المتمتعة بالاهتمام المشترك، أحد الأمور التي انطوت على أهمية خاصة. فموجب هذه الخطة سيتعين على رئيس المجلس الأوروبي، ورئيس المفوضية الأوروبية، ورئيس الدولة أو الحكومة التركية، أن يجتمعوا مرة في السنة. أما وزراء خارجية تركيا والاتحاد الأوروبي وتركيا فسيعقدون اجتماعين اثنين سنوياً، مثلهم مثل المدراء السياسيين في الأجهزة الخارجية لدى هذه الدول⁽²³⁾ (*). وتتم تكملة هذه الاجتماعات وتدعيمها بمشاورات تجري بين خبراء على مستوى فرق عمل الخطة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP)،

(*) عبارة «الترويكا» هي الكلمة الدارجة في قاموس الاتحاد الأوروبي للدلالة على ممثلية المنظمة المؤلفة من الرئاسات الراهنة مع السابقة واللاحقة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

وعن طريق تزويد الحكومة التركية، دورياً، بمعلومات ذات علاقة بنتائج اجتماعات المجلس الأوروبي، ومجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، واللجنة السياسية لـ(CFSP). وبالتالي، فإن إطاراً لحوار سياسي شامل ومستمر قد تم خَلْقُهُ. إذا كان الطرفان، كلاهما، يملكان الإرادة السياسية لإجراء مثل هذا الحوار، فإن الإطار يمكن استخدامه لتحقيق تبادل مكثف لوجهات النظر، حول العديد من المشكلات الصعبة التي تكاد أن تشكل حاجزاً سياسياً يفصل بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

أصبح حرص تركيا الشديد على إقامة الوحدة الجمركية واضحاً خلال سنة 1995م. وحين أبدى البرلمان الأوروبي عزوفه عن تصديق الاتفاقية جراء ما اعتبره مستوى ما زال دون المستوى المطلوب من الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان في تركيا، بادرت أنقرة إلى تعبئة جميع الطاقات في سبيل التغلب على المقاومة. داخلياً، مارست ضغطاً كبيراً على البرلمان لدفعه إلى إقرار تشريع يقضي بإدخال الإصلاحات والتعديلات على دستور سنة 1982م، تشريع بقي معلقاً، بسبب عجز الأحزاب عن التوصل إلى الحلول الوسط الضرورية. كان من شأن هذا الإصلاح أن يفضي إلى مشاركة سياسية أوسع⁽²⁴⁾. نجحت الحكومة أيضاً في تخفيف حدة المادة الثامنة من قانون مكافحة الإرهاب التي سبق لها أن أدت إلى ملاحقة وسجن العديد من الصحفيين والآخرين على «جرائم فكرية» مثل الدعاية الانفصالية التي عنت دعم النزعة القومية أو الأنشطة الكردية. ولكن الضغوط الصادرة عن الجيش حالت دون الإلغاء الكامل للمادة الثامنة، مما أبقى السلطات مضطرة لملاحقة «جرائم الضمير».

خارجياً، بذلت الحكومة التركية جهوداً كبيرة لحشد تأييد جميع الدوائر السياسية الأوروبية التي استطاعت أن تحشده. قامت رئيسة الوزراء تانسو تشيللر ووزير الخارجية دنيز بايكال، بمفاتحة جميع حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي، والعديد من الشخصيات المرموقة في تلك البلدان، طالبين الدعم

في إقناع البرلمان الأوروبي. وما لبثت محاولات بايكال مع رفاقه من الاشتراكيين الديمقراطيين الألمان والبريطانيين، إضافة إلى مساعي رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، أن تمخض، أخيراً، عن موافقة قسرية من جانب الكتلة الاشتراكية في البرلمان. وقد كان ذلك حاسماً على صعيد تأمين الأكثرية الضرورية للمصادقة على اتفاقية الوحدة الجمركية في الثالث عشر من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م.

مع حلول بداية سنة 1996م، كانت ثمة فرصة جيدة لاجتراح علاقات أوثق بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. غير أن الأمر كان محكوماً بالانطواء على بعض الصعوبات، لأن الطرفين كانا قد أضفيا معنيين سياسيين مختلفين على صفة العضوية في الوحدة الجمركية. فبالنسبة إلى تركيا، كانت الوحدة الجمركية هي الخطوة الأخيرة على الطريق إلى الاتحاد الأوروبي التي يتعين اتخاذها وفقاً للشروط الواردة في المادة 28 من اتفاقية سنة 1963م، للزمالة⁽²⁵⁾(*) .

بات هذا واضحاً خلال حملة الانتخابات المبكرة التي كانت حكومة تشيللر - بايكال الائتلافية قد دعت إليها في الرابع والعشرين من كانون الأول/ ديسمبر سنة 1995م. وفي محاولة منها لمنع حزب الرفاه الأصولي من زيادة أصواته، قامت تشيللر بتصوير عملية المصادقة على اتفاقية الوحدة الجمركية من جانب البرلمان الأوروبي، على أنها مسألة تأكيد لتوجه تركيا العُلماني الغربي

(*) تنص المادة 28 من الاتفاقية على أن «الأطراف المتعاقدة ستبادر إلى معانبة إمكانية قبول تركيا في عضوية الأسرة، فور تقدّم العمل بهذه الاتفاقية إلى مستوى يكفي لتبرير النظر في قبولها الكامل بالالتزامات المترتبة على المعاهدة المؤسسة للأسرة». وحسب هذه الصياغة ليس ثمة أية آلية حقوقية ذاتية لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، كما يتكرر كثيراً على ألسنة الساسة والرسميين الأتراك. غير أنه لا يوجد أيضاً ما يدعو إلى الشك حول الهدف النهائي للعلاقة بين تركيا والاتحاد الأوروبي المستند إلى اتفاقية الزمالة. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

عبر التلميح للناخبين إلى أن من شأن الوحدة الجمركية أن تفتح باب عضوية الاتحاد الأوروبي⁽²⁶⁾. ففي أوائل كانون الأول/ديسمبر، كان الجمهور التركي غارقاً في بحر من هستيريا الوحدة الجمركية موحياً بأن وجود البلاد بالذات بات متوقفاً على قرار البرلمان الأوروبي. غير أن هذا ما لبث أن تمخض عن مبالغة شديدة البؤس في تبسيط القضية.

ومما زاد الطين بلة أن عضوية الوحدة الجمركية كانت، بالنسبة إلى أعضاء الاتحاد الأوروبي، تعني بلوغ مستوى أعلى من علاقات يتعين على مستقبلها أن يبقى مفتوحاً. فالاتحاد الأوروبي لم يكن، بعد، مستعداً لتفسير اتفاقية الزمالة مشروعاً غائياً هادفاً إلى عضوية تركية لاحقة في الاتحاد. ومع ذلك، فإن آفاق تحقيق المزيد من التحسين، على صعيد العلاقات السياسية بين الطرفين بدت، في الأول من كانون الثاني/يناير سنة 1996م، جيدة، على الرغم من الهزيمة الانتخابية التي تعرضت لها السيدة تشيللر.

دورة اللوكسمبورغ لمجلس الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، وبعدها

ولكن تلك الآفاق لم تتحقق. فبعد شهر واحد فقط من إطلاق الوحدة الجمركية، ما لبثت أزمة كَرْدَك - إيميا، التي فاجأت كلاً من رئيس الوزراء اليوناني الجديد، كوستاس سيميتس، والقادة السياسيين الأتراك في ظروف بالغة الصعوبة على صعيد السياسة الداخلية، أن أفضت إلى تشدد جديد في موقف اليونان من العلاقات الأوروبية - التركية. جاء حق النقض اليوناني (الفيتو اليوناني) ليعرقل إبرام بروتوكول مالي وارد في سياق اتفاقية الوحدة الجمركية، كما أدى إعلان الاتحاد الأوروبي في 15 تموز/يوليو سنة 1996م، الذي طلب من تركيا قبول التحكيم الحقوقي الدولي من جانب محكمة العدل الدولية وفقاً للمطالب اليونانية، إلى زيادة تعقيد العلاقات مع تركيا. وحين تدهور الوضع في قبرص، في وقت لاحق من تلك السنة، بسبب أعمال الشغب التي أثارها

القبارصة اليونانيون، والتي تمخضت عن مقتل اثنين من هؤلاء كانا قد انتهكا الخط الأخضر وعبرا إلى القطاع التركي، عادت العلاقات اليونانية - التركية إلى مستوى نزاع تتم إدارته بكثير من الحرص، نزاع يوشك أن يصل إلى وضعية الحرب الباردة. وكذلك، فإن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي لم تستطع أن تزدهر، حسب الآمال المحتملة لدى البعض، لدى وضع اتفاقية الوحدة الجمركية موضع التنفيذ⁽²⁷⁾ (*) .

كانت الأوساط الموالية لأوروبا في تركيا ترى، بقدر متنام من القلق والسخط، أن بلدهم كان يتخلف عن ركب دول أوروبا الوسطى والشرقية في عملية السابق على الفوز بعضوية الاتحاد الأوروبي. بدا التوسع شرقاً وقبول قبرص أكثر أهمية من رسالة تركيا الأوروبية العريضة. فمنذ النصف الثاني من سنة 1996م، كانت سياسة تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي، قد باتت متركزة على إقناع الأخير بضرورة ضم تركيا في الجولة التالية من التوسيع. وقد تم التعبير عن ذلك بوضوح من قبل نائب رئيس الوزراء، وزيرة الخارجية تانسو تشيللر قبل اجتماعها بممثلي الاتحاد الأوروبي بدبلن في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، حين قالت:

هناك ثلاثة أسباب داعية لمشاركة تركيا في الجولة القادمة من توسيع الاتحاد الأوروبي: نحن البلد الأول الذي وقّع اتفاقاً ممهّداً للعضوية. وبلدنا هو المرشح الوحيد الذي يتمتع بعضوية الناتو، كما أننا البلد الوحيد الذي بلغ مستوى الوحدة الجمركية من الاندماج، هذه الوحدة النافذة منذ سنة⁽²⁸⁾ .

(*) حالت اليونان، مثلاً، دون اعتماد لغة أكثر تشجيعاً في بيان الرئاسة الإيرلندية للاتحاد الأوروبي في أثناء التحضير لاجتماع المجلس الأوروبي بدبلن في كانون الأول/ ديسمبر سنة 1996م، بتقليص المدى المحدّد لحجج الاتحاد. ولم يلق ذلك أي ترحيب من جانب أنقرة. [حديث خاص مع المؤلف]. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

ولكن الموقف التركي تعرض لشيء من الإعاقة لأن عصوية الاتحاد الأوروبي لم تكن، بالفعل، تحظى إلاً باهتمام نصف حكومة إيربكان - تشيللر الائتلافية - أي حزب الطريق القويم (DYP) وزعيمته وزيرة الخارجية تشيللر. أما نجم الدين إيربكان وحزبه، حزب الرفاه (RP) فلم يخفيا قط معارضتهما للموافقة على الالتحاق التركي اللاحق بركب الاتحاد، لأسباب إيديولوجية، في المقام الأول، مما أدى إلى تعريض الفريق العُلماني داخل الحكومة لمزيد من الضغط، ذي المنشأ الذاتي جزئياً، لإقناع الشعب التركي بأن مستقبل البلاد مع أوروبا، وبأن الفكرة كانت تحظى بترحيب الأوروبيين وتأييدهم. ما لبثت الوظيفة السياسية الداخلية لقضية عضوية الاتحاد الأوروبي أن باتت أكثر بروزاً حتى من الوضع الفعلي الذي كان سائداً.

ما لبث الوضع الحرج، لأنصار الدعوة الأوروبية في تركيا، أن تمخض عن سياسة تركية أكثر اتساماً بممارسة الضغط العلني على الاتحاد الأوروبي لانتزاع التنازلات منها باعتماد أسلوب دبلوماسي بارع وخفي للإقناع. «تميل تركيا... إلى أن تعتبر نفسها، وتتصرف كما لو كانت طرفاً خارجياً بدلاً من أن تضطلع بدورها كعنصر داخلي»⁽²⁹⁾. وقد يكون الموقف التركي المتشدد متأثراً أيضاً، إلى حدود معينة، بالانطباع الحاصل لدى أنقرة بأن مطالبها من الاتحاد الأوروبي كانت تحظى بالدعم الكامل من جانب إدارة الولايات المتحدة. فتدهور الأمن في شرق المتوسط بعد أزمة كَرْدَك - إيميا، وإعلان القبارصة اليونانيين عن وجود صفقة صواريخ (إس - 300) مع روسيا، أقنعت الأمريكيين بأن ضمماً أقوى لتركيا إلى الاتحاد الأوروبي كان ضرورياً للإبقاء على هذا البلد في الحظيرة الغربية⁽³⁰⁾.

لم تبادل وزيرة الخارجية تشيللر، مع مسؤولين أترك آخرين، ولو إلى العزوف عن الربط الصريح بين موافقة تركيا على أي توسيع لاحق للناتو شرقاً

من جهة، ودخلوها إلى الاتحاد الأوروبي من جهة ثانية⁽³¹⁾ (*). «وحسب رأي الرسميين في أنقرة، يكمن منطلق مثل هذا التحرك في أن توسيع الناتو في أوروبا جزء من عملية الاندماج الكبرى الجارية على قدم وساق في هذه القارة، مع بقاء الحلف ممثلاً للجانب الأمني من عضويات الاتحاد الأوروبي الممثلة لجوانبه السياسية والاقتصادية»⁽³²⁾.

ساهمت الديبلوماسية التركية المتشددة، مع الاتحاد الأوروبي، في زيادة قلق الأوساط الأوروبية إزاء العلاقات المستقبلية مع حليف كان محكوماً بأن يبقى متمتعاً بأهمية استراتيجية. وقد باتت وقفة تركيا أكثر تعقيداً، في نظر أوساط الاتحاد الأوروبي، جرّاء عجز البلاد عن الإقدام على الإصلاحات الداخلية التي أوصى بها الاتحاد الأوروبي، بسبب التوتر المتصاعد بين العُلمانيين والإسلاميين، هذا التوتر الذي أفضى إلى قُدْر أكبر من نفوذ الجيش السياسي، مما أفرز تزايداً في النزعات التسلطية المتشددة على صعيد سياسة حقوق الإنسان، بدلاً من حصول نوع من التحسين على هذا الصعيد انسجاماً مع رغبة الأوروبيين.

لم يقصّر الساسة الأوروبيون في توفير ما يكفي من الوقود للشكوك التركية حول تعرّض فرص البلاد في أن تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي للتلاشي. باتت المناقشات العامة (والبحثية الأكاديمية) الدائرة حول توسيع الاتحاد الأوروبي متركّزة على التوسّع شرقاً، متجاوزة تركيا (وقبرص). وبدلاً من اعتبارها جزءاً عضوياً من الصرح السياسي والأمني الأوروبي الجديد،

(*) كانت تعليقات السيدة تانسو تشيللر، تصبّ في هذا الاتجاه بعد اجتماعها مع ممثلي الاتحاد الأوروبي غداة مجلس دبلن الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر 1996م، ويقال إنها كررت تأكيد مثل هذا الربط في اجتماعها مع نظرائها الخمسة من الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد في روما أواخر كانون الثاني/يناير سنة 1997م، حيث حاول الأوروبيون تحسين أجواء العلاقات مع تركيا. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

صارت تركيا تمثل عنصر إزعاج. وقد بادرت قيادات ديمقراطية مسيحية أوروبية بعد اجتماع لها في بروكسل بتاريخ الرابع من آذار/ مارس سنة 1997م، أخيراً، إلى إطلاق تصريح قالت فيه إن الوحدة الأوروبية مشروع حضاري لا مكان فيه لأي بلد مُسَلِّم مثل تركيا⁽³³⁾. جاء هذا الكلام ليؤكد الشكوك التركية المقيمة حول أن سياسة أوروبا تُجاء تركيا صادرة عن دوافع بعيدة عن الالتزامات التعاقدية التي تم اعتمادها في سنة 1963م.

لم يستطع تأكيد الاتحاد الأوروبي الرسمي لأهلية تركيا للعضوية، كما سبق أن قيل في ختام رد مجلس وزراء الأسرة الأوروبية على طلب تركيا للعضوية في سنة 1989م، أن يصحح هذا الانطباع إلاً جزئياً. أضف إلى ذلك إن الاتحاد أعلن أن تركيا ستكون محكومة بالمعايير الموضوعية المطبقة على طلبات دول أوروبا الوسطى والشرقية نفسها. غير أن الأوروبيين لم يكفوا عن إبراز حقيقة أن تركيا لم تكن في وضع يمكنها من توفير هذه المعايير، لأسباب سياسية في المقام الأول⁽³⁴⁾(*) .

اعتبرت تركيا تقرير المفوضية الأوروبية عن التوسيع الذي جرى تقديمه منتصف تموز/ يوليو، تحت عنوان: برنامج سنة 2000م: من أجل وحدة أقوى وأوسع، مرفوضاً كلياً⁽³⁵⁾. اعتُبر استبعاد تركيا من قائمة البلدان التي رشحتها المفوضية لبدء مفاوضات القبول معها «خطأ»⁽³⁶⁾(**). وقد قال وزير الخارجية

(*) التقرير الشامل عن الاجتماع غير الرسمي لوزراء خارجية الاتحاد في آبلدورن - هولندا، انظر: (التعليق المتعلق بهذا الموضوع في آخر الكتاب - الناشر)

(**) قامت المفوضية بتسمية كل من: هنغاريا، بولونيا، جمهورية التشيك، سلوفينيا، وأستونيا، جنباً إلى جنب مع قبرص، باقتراح ما عرف باسم استراتيجيات ما قبل دخول لجميع البلدان طالبة الانتساب باستثناء تركيا التي حُصِّت ببرنامج خاص يمكن البلد من أن يصبح أقرب إلى الاتحاد الأوروبي ويوصله إلى مستوى أعلى من علاقة الوحدة الجمركية، بموجب نظرة أُطلق عليها اسم «وحدة جمركية زائدة». (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

إسماعيل جيم إن هذا القرار «ليس عادلاً وليس موضوعياً». غير أنه أضاف أيضاً إن قرار المفوضية لا تجوز المبالغة فيه بـ«طريقة مهووسة»، ولن يكون نهاية تركيا التي هي بلد مهم ذو ديناميكية اقتصادية كبيرة. ومع ذلك، فإن الرسميين الأتراك شعروا بأن بلدهم لم يُقَوِّم، وفقاً للمعايير المطبَّقة على الأطراف الأخرى، الساعية إلى الالتحاق بركب الاتحاد الأوروبي نفسها⁽³⁷⁾. فقيام المفوضية الأوروبية بعرض برنامج خاص، يتجاوز حالة الوحدة الجمركية لتطوير العلاقات مع تركيا، خلافاً لحال سائر البلدان الأخرى الطالبة للانتساب، ودون أية إشارة واضحة إلى العضوية، إنَّ هو إلا دليل على أن الشك التركي لم يكن بلا أي أساس.

على الرغم من قيام إسماعيل جيم، بين الحين والآخر، بتكرار أن تركيا «ليست مهووسة بعضوية الاتحاد الأوروبي»، فإن التحركات الدبلوماسية التركية في الأشهر اللاحقة ظلت متركزة على تغيير موقف الاتحاد الأوروبي المعبر عنه في برنامج سنة 2000م، والوثائق المرافقة. دأبت أنقرة، من جهة، على إيصال رسالة إلى بروكسل تقول إن من شأن إدخال قبرص في المجموعة الأولى من طالبي الانتساب أن يفضي، بصورة شبه آلية، إلى وضع حد لجميع الجهود المبذولة بحثاً عن حل تسوي للمشكلة القبرصية وفقاً للمباحثات الثنائية الجارية برعاية الأمم المتحدة بين رؤوف دنكطاش وكليريدیس⁽³⁸⁾*. ومن الجهة الأخرى، بذل الرسميون الأتراك سلسلة طويلة من الجهود الدبلوماسية لتدعيم موقف الحكومة الفرنسية المؤيد لتركيا، ذلك الموقف الذي كان راغباً في ضم

(*) كما قيل في الفصل السابق من هذا الكتاب، أراد دنكطاش في البداية إلغاء الجولة الثانية من المفاوضات مع كليريدیس؛ وقد كانت مخططة في شهر آب/أغسطس ببلدة غليون السويسرية، بسبب مخططات الاتحاد الأوروبي كما تم كشف النقاب عنها في برنامج 2000م. غير أن جهود الإقناع التي بذلتها الولايات المتحدة والأمم المتحدة وتركيا جعلته يغيّر رأيه. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

تركيا، بطريقة ما، إلى قائمة البلدان المرشحة، وللتغلب على التمتع البريطاني، كما على المقاومة الألمانية، وهي أهم، في مواجهة مثل هذا التحرك. حاولت أنقرة أيضاً أن تحشد أكبر قدر ممكن من التأييد الأمريكي لقضيتها، وخلال خريف سنة 1997م، أبدى الدبلوماسيون والرسميون الأمريكيون قدراً غير قليل من الحرص على إقناع ساسة الاتحاد الأوروبي بضرورة ضم تركيا إلى قائمة مرشحي العضوية.

كان رئيس الوزراء التركي، مسعود يلماز، واثقاً من أن اختراقاً قد حصل فيما يخص المقاومة الألمانية حين أعلن المستشار هلموت كول، في أثناء زيارة رسمية ليلماز إلى بون أواخر أيلول/سبتمبر سنة 1997م، عن تأييده لعضوية لاحقة، وطلب مساهمة تركيا ذاتها في الوصول إلى ذلك الهدف. كانت ألمانيا ستساعد في حدود إمكانياتها⁽³⁹⁾. وقد اقتنع رئيس الوزراء التركي بأن هذه الملاحظات كانت تعني موافقة ألمانية على مساواة تركيا بطالبي الانتساب الآخرين، إلا أن المستشار الألماني، وحكومته، لم يكن يعني أكثر من تأكيد الخط الألماني الراسخ القائم على ضرورة تمكين تركيا، ذات يوم، بعد تلبية الشروط الضرورية، من الفوز بالعضوية. ولبلوغ هذه المرحلة كان يتعين على الاتحاد الأوروبي أن يعتمد، بالنسبة إلى تركيا، استراتيجية مغايرة لتلك المعتمدة مع بلدان أوروبا الشرقية والوسطى⁽⁴⁰⁾(*) . وبالتالي، فإن الحكومة الألمانية لم ترغب في إضفاء صفة المرشح على تركيا.

من المؤكد أن سوء الفهم هذا أدى إلى إنزال ضربة قاضية بالعلاقات

(*) تم إيضاح هذا الخط للجمهور التركي عبر مقالة نشرها السفير الألماني بتركيا في جريدة ميليت التركية اليومية بتاريخ 1997/8/29م. كتب السيد فيرغاو يقول إن قوة تركيا ومشكلاتها غير قابلة للمقارنة مع نظيراتها لدى البلدان طالبة الانتساب الأخرى. وبالتالي، فإن تقويماً بموجب المعايير نفسها المطبقة على بلغاريا وسلوفاكيا لا يمكن أن يضمن مساواة في التعامل مع تركيا على الصعيدين الإجرائي والزمني. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

الألمانية - التركية من جهة، والعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، حين أقدم اجتماع اللوكسمبورغ للمجلس الأوروبي في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر سنة 1997م، على اتخاذ قرار رسمي يقضي بعدم ضم تركيا إلى قائمة الدول المرشحة، ولكنه يضعها في خانة خاصة بها بوصفها طالبة انتساب لا بد من اجتراح «استراتيجية أوروبية» خاصة من شأنها أن توصل إلى عضوية لاحقة. أما المناسبة الوحيدة التي تم فيها التعامل مع تركيا على قدم المساواة مع الدول الإحدى عشرة الأخرى، طالبة الانتساب، فكانت مناسبة عقد مؤتمر أوروبي أراد الاتحاد الأوروبي أن يجعله منبراً دورياً منتظماً لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك التي ليست ذات علاقة مباشرة بمسألة توسيع الاتحاد مع رؤساء دول جميع البلدان الأحد عشر إضافة إلى تركيا⁽⁴¹⁾.

على الرغم من أن هذا كان، حتى الآن، أفضل أساليب تناول مسألة مستقبل تركيا في مسيرة تطور الاتحاد الأوروبي، على مستوى المجلس الأوروبي، فإن قرار اللوكسمبورغ قوبل بأقصى درجات السخط في تركيا، وبالرفض القاطع من جانب حكومة يلماظ - أجويد. ففي بيان رسمي صادر بتاريخ الرابع عشر من كانون الأول/ديسمبر، رأت الحكومة التركية بعض العناصر الإيجابية في إعلان قمة اللوكسمبورغ، غير أنها اعتبرت النص «مرفوضاً» لجملة الأسباب التالية:

- لم يتم تقويم تركيا، في الإطار نفسه وبموجب الموقف القائم على حسن النية ذاته، ووفقاً للمعايير الموضوعية. عينها، مثل البلدان المرشحة الأخرى.

- معظم النقاط التي تم إيرادها بوصفها خطوات جديدة وإيجابية بالنسبة إلى تركيا لم تكن في الحقيقة سوى التزامات جرى التعهد بها ولم تُنفذ لسنوات طويلة من قبل الاتحاد الأوروبي.

كانت المشكلة التركية في سنة 1997م، قد أجهزت على فكرة المؤتمر الأوروبي التي كانت فرنسا قد اخترعتها في ربيع سنة 1996م، في أثناء المناقشات الألمانية - الفرنسية حول أفضل طرق إطلاق عملية التوسع شرقاً بعد أن بات واضحاً أن طالبي الانتساب في أوروبا الوسطى والشرقية لم يكونوا جميعاً على درجة متساوية من الاستعداد للشروع بمفاوضات القبول. تم اعتبار المؤتمر منبراً متعدد الأطراف لنوع من الاستعراض المنظور لآفاق قبول جميع طالبي الانتساب العشرة من أوروبا الوسطى والشرقية. وقد كانت هذه الفكرة، داخل الحكومة الألمانية، نوعاً من الحل الوسط التوفيقى بين أنصار بداية مشتركة متبوعة بعملية تمايز (Start-Leniern-Konzept) من جهة، وأولئك الداعين إلى عدم إطلاق العملية إلاً مع طالبي الانتساب المقدر أنهم جاهزون، من الجهة المقابلة. لم تكن تركيا واردة في هذه المناقشات على الإطلاق؛ لم يتم ضمها إلاً بعد أن تأكد أعضاء الاتحاد الأوروبي أن عليهم أن يتعاملوا مع تركيا في عملية الإعداد لمسيرة التوسع شرقاً. وعندئذ نجحت ألمانية، مع دول أعضاء أخرى، في خفض مستوى المؤتمر إلى مجرد حادث بروتوكولي يكاد أن يكون خالياً من أي مضمون سياسي⁽⁴⁴⁾.

وكذلك، فإن أنقرة شعرت بقدر عميق من السُخط والاستياء إزاء استعداد الاتحاد الأوروبي لضم قبرص إلى قائمة المرشحين الذين يجب أن تبدأ مفاوضات القبول معهم في وقت مبكر. لم تتردد تركيا في شجب مثل هذا التحرك باعتباره تحركاً غير شرعي، وفي تكرار اعتزامها تحقيق قدر أكبر من الاندماج بين تركيا والجمهورية التركية الشمال - قبرصية. وأعلن رؤوف دنكطاش أن أية مساعي لاحقة من جانب الأمم المتحدة بهدف عقد حوار بين الجاليتين باتت ميتة وطلب من ممثل الاتحاد الأوروبي في قبرص أن يترك القبارصة الأتراك وحدهم. لم يعد اعتبار أي اتحاد فدرالي قبرصي ممكناً إلاً بعد الاعتراف بالجمهورية التركية الشمال - قبرصية⁽⁴⁵⁾.

- كانت ثمة تقويمات منحازة، مُغرِضة ومبالغ بها لتركيا على صعيد البنية الداخلية والسياسة الخارجية، بما فيها قبرص.

- انطلاقاً من هذه المواقف الخاطئة، تم بذل محاولات لفرض شروط سياسية ذات أغراض خفية يتعذر قبولها⁽⁴²⁾.

لم يكن رد الفعل هذا صادراً عن رفض الاتحاد الأوروبي للشروع بمفاوضات القبول مع تركيا بمقدار ما كان مترتباً على توقع أنقرة لمعاملة مختلفة. فما كان الأتراك يعلّقون الآمال عليه هو التعامل بالمثل عن طريق اكتساب صفة الترشيح والانضمام إلى إحدى الفئات المحددة للبلدان المرشحة. أما ما لم يستطع أحد في تركيا أن يفهمه، فهو السبب الكامن وراء عدم وضع البلد على قدم المساواة مع بلدان مرشحة ضعيفة مثل بلغاريا ورومانيا! تصوّر الأتراك أنفسهم موضوعين وراء الآخرين، بل ومُبعدين، في الحقيقة، عن عملية التوسيع، بدلاً من أن يروا أنهم وُضعوا في خانة ترشيح خاصة أخرى. وينظر أنقرة فقد شكّل هذا برهاناً على أن معايير مختلفة طبقت على تركيا، معايير كان يستحيل أن لا تكون ثقافية ودينية.

كذلك بادرت الحكومة التركية إلى رفض الدعوة إلى المؤتمر الأوروبي، الذي اعتبرته أنقرة وسيلة مخادعة لجعلها تسلم بالموقف اليوناني من الخلافات الثنائية فضلاً عن ترشيح الجمهورية القبرصية، التي لم تكن، بنظر تركيا، سوى «إدارة القبارصة اليونانيين»⁽⁴³⁾. قام رفض أنقرة أيضاً بإلقاء الضوء على حقيقة أنها لم تكن مهتمة بما اعتبرته علاجاً مسكناً غير ذي أثر على المصالح السياسية الحقيقية لتركيا. وحين غاب رئيس الوزراء التركي عن الاجتماع الأول للمؤتمر الأوروبي الذي عقد في لندن في آذار/مارس سنة 1998م، بل قام، بدلاً من ذلك، بزيارة جمهوريات آسيا الوسطى، كانت أداة أخرى من الأدوات التي وظفها الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا على الخط وداخل الحظيرة، تثبت أنها عديمة الجدوى.

وفي الأشهر اللاحقة بات الجناح الأجويدى من الحكومة العلمانية الائتلافية الجديدة في تركيا أكثر تأكيداً لمعالجة قبرص في قرار اللوكسمبورغ منه لمعالجة موضوع تركيا نفسها. كان أجويد قد أعلن، بعد بضعة أيام من قمة الاتحاد الأوروبي، أن تركيا تستطيع أن تعيش دون عضوية الاتحاد الأوروبي، وإن كانت أنقرة عازمة على عدم التخلي، أبدأ، عن هذا الهدف حتى بعد أن تعرضت لمثل هذه المعاملة الخالية من الإنصاف والعدل^{(46)*}.

ما لبث الوضع أن تدهور أكثر حين أعلن رئيس الوزراء يلماظ عن قطع الحوار السياسي الشامل بين تركيا والاتحاد الأوروبي، بل وحتى هدد بإمكانية قيام أنقرة، بسحب طلب العضوية، إذا لم يكن الاتحاد الأوروبي مستعداً لقلب قراره رأساً على عقب في اجتماع المجلس الأوروبي التالي في كارديف في وقت مبكر من صيف سنة 1998م. من الواضح أنه حاول أن يلعب الورقة الأمريكية في أثناء زيارته لواشنطن، في أعقاب قمة اللوكسمبورغ مباشرة، حين اتهم الاتحاد الأوروبي بممارسة التمييز ضد تركيا لأسباب دينية وأتى، خصوصاً، على ذكر المستشار الألماني، الذي اتهمه بالسعي إلى قلب الاتحاد إلى ناد أوروبي⁽⁴⁷⁾.

وبعد بضعة أسابيع، في أثناء الإعداد على عَجَل للمؤتمر الأوروبي، كرر يلماظ اتهاماته الموجهة ضد ألمانيا واتهم حكومة كول باتباع سياسة المجال الحيوي (Lebensrauru)، التي هي إحدى مفاهيم الجغرافية - السياسية للنظام النازي، عبر دعمها الصريح لفكرة توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً. وهكذا، فإن ألمانيا كانت عازمة على «تقسيم أوروبا بين بلغاريا وتركيا»⁽⁴⁸⁾. وقد كان هذا

(*) ملاحظات صادرة عن أجويد في برنامج موقف السياسي لقناة (D) التلفزيونية الخاصة بتاريخ 1997/12/19م، هذا البرنامج الذي شارك فيه مؤلف الكتاب بعيد قرار اللوكسمبورغ. (انظر رقم الهامش المذكور في آخر الكتاب - الناشر).

يعني، بصورة مضمرة، أن ألمانيا كانت، برأي يلماظ، تخشى المنافسة السياسية التركية على المدى الأطول.

على الرغم من أن الرئاسة البريطانية للاتحاد الأوروبي حاولت أن تذيب الجليد في النصف الأول من سنة 1998م، فإن أنقرة بقيت مصرّة على رفضها لفكرة إعادة العلاقات السياسية مع الاتحاد الأوروبي. غير أنها استمرت على علاقات ثنائية وثيقة مع أهم الدول الأعضاء باستثناء ألمانيا. وعلى الرغم من أن الحكومة التركية عانت من بعض الخيبات القاسية في ظل هذه الاستراتيجية، فإن العلاقات السياسية لم تُقطع قط بصورة فعلية.

بادئ ذي بدء تعيّن عليها أن تدرك أن المملكة المتحدة عاجزة عن التغلب على المقاومة، اليونانية بالدرجة الأولى، لأي تحسين للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا. فالمجلس الأوروبي في كارديف في حزيران/يونيو سنة 1998م، لم يستطع أن يفعل ما هو أكثر من تأكيد عناصر قمة اللوكسمبورغ دون أي تحسين لتلك الجوانب التي تعرضت لفيض من الانتقادات العنيفة الصادرة عن تركيا⁽⁴⁹⁾. وفي هذه الأثناء، كانت عملية التوسيع قد بدأت دون تركيا. أما أدوات الاتحاد الأوروبي الخاصة بإعداد الدول المرشحة للعضوية اللاحقة، فقد تم اعتمادها ووضعها في أماكنها، وقد كانت مختلفة، إلى حد كبير، عن نظيرتها الملحوظة بالنسبة إلى تركيا. لم تكن هذه الأدوات قد أصبحت ولو جزءاً من مكتسبات (acquis) الزمالة مع حلول موعد اجتماع كارديف للمجلس الأوروبي بسبب المعارضة (الثيتو) اليونانية الدائمة لتقديم أية إمكانيات مالية لاعتماد «استراتيجية أوروبية» ذات معنى خاصة بتركيا. وبدون مثل تلك الإمكانيات المالية، كان من شأن تطبيق البرنامج أن يبقى، بنظر المفوضية الأوروبية، مستحيلاً.

تعينّ على أنقرة أيضاً أن تتلج إدانة صادرة عن الجمعية الوطنية الفرنسية، ذات الأكثرية الاشتراكية، للمعاملة التي تعرض لها الأرمن على أيدي العثمانيين

في أثناء الحرب العالمية الأولى. أدى الأمر على الفور إلى وضع حد لشهر العسل الذي عاشته العلاقات التركية - الفرنسية في أعقاب قيام تركيا بشجب ألمانيا وتعنيفها⁽⁵⁰⁾. وحين أثبتت الحكومة الإيطالية عجزها عن الحيلولة دون عقد اجتماع لما يعرف باسم البرلمان الكردي في المنفى - وهو مسعى خاضع لحزب عمال كردستان في سبيل اجتذاب التأييد الدولي للقضية الكردية - في شهر أيلول/سبتمبر بروما، فُقد مرشح آخر لدعم القضية التركية في الاتحاد الأوروبي⁽⁵¹⁾. وبالتالي، فإن الاستراتيجية التركية القائمة على تنظيم علاقاتها مع أوروبا ثنائياً وصولاً إلى تغيير موقف الاتحاد الأوروبي لم تتمخض عن النتائج المتوقعة.

بعيداً، نسبياً، عن التأثير بالشكاوى والضغط التركي، تابع الاتحاد الأوروبي السياسة التي أعلنتها قمة اللوكسمبورغ. طلب مجلس الوزراء من المفوضية الأوروبية أن تقترح خطة أكثر تطوراً للاستراتيجية الأوروبية، وأن تجد طريقة للالتفاف على إعاقة اليونان للمساعدات المالية إلى تركيا. قامت المفوضية بإعداد المقترحات المطلوبة ضد المقاومة اليونانية. وفي مقترحاتها العملية الأولى بشأن الاستراتيجية الأوروبية في آذار/مارس سنة 1998م، طوّرت المفوضية سلسلة طويلة من تدابير التعاون العملي الهادف إلى تحسين عمل الوحدة الجمركية، وتوسيع التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتركيا ليشمل ميادين كان الاتحاد قد اقترحها منذ سنوات ولكنه أخفق في تحقيقها بسبب مشكلات سياسية للعلاقة. حرصت المفوضية على العزوف عن ملامسة هذه المشكلات السياسية في مقترحاتها. غير أنها بينت أن من شأن تنفيذ المقترحات أن يفرض تقديم الوسائل المالية الملحوظة في سبيل دعم الصناعة التركية في إطار الوحدة الجمركية⁽⁵²⁾.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، حين اقترحت المفوضية الأوروبية بعض طرق توجيه الأموال إلى برامج في تركيا دونما ضرورة لأية

موافقة يونانية، أعلنت الحكومة في أثينا عن اعترافها رفع شكوى أمام محكمة العدل الأوروبية إذا ما قام مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي بإقرار المقترحات⁽⁵³⁾. وكذلك فإن أثينا وجَّهت سهام نقدها إلى التقرير الأول الصادر عن أوروبا الذي قامت المفوضية فيه بتقويم الجهود التركية المبذولة في سبيل تحقيق الشروط اللازمة للبدء بمفاوضات العضوية، بوصفه تقريراً مبالغاً في المداهنة ومنحازاً لأنقرة⁽⁵⁴⁾. حاولت أثينا التصدي للأمر عن طريق توزيع تقرير خاص بها تضمَّن نقداً عنيفاً لتركيا حول النواقص المعروفة في وضعها الداخلي وسياستها الخارجية العدوانية، ولا سيما فيما يتعلق بالعلاقات التركية - اليونانية وقبرص⁽⁵⁵⁾. سارع البرلمان الأوروبي إلى شطب أي نص يتضمن مساعدات مالية لتركيا من موازنة سنة 1999م. وبالتالي، فإن الاتحاد الأوروبي كان ما يزال، عند حلول خريف سنة 1998م، مفتقراً إلى أية استراتيجية أوروبية للتعامل مع تركيا. وكحالِه في مناسبات سابقة، أثبت الاتحاد الأوروبي عجزه عن تطبيق استراتيجية شاملة ذات معنى من أجل تحسين العلاقات التركية - الأوروبية بسبب المشكلات القائمة مع اليونان.

ما لبثت الحكومة التركية أن ردَّت على سلوك الاتحاد الأوروبي عبر الاستمرار في التمسك بلغتها الخطابية الراضية مع البدء بالتعاون بحذر. قدَّمت مقترحاً خاصاً بها، حول رفع مستوى الاستراتيجية الأوروبية، اعتُبر رداً على كل من مقترحات المفوضية العملية الأولية من جهة، وتوسيعاً لمدى هذه الاستراتيجية من جهة ثانية. ركَّزت أنقرة انتقادها، بشكل خاص، على البطء في إطلاق التعاون المالي، وقالت: «إن الاتحاد الأوروبي هو المسؤول عن إيجاد السبل الكفيلة بالتغلب على العقبات الناجمة عن مؤسسات الاتحاد أو الصادرة عن الدول الأعضاء». قامت أنقرة، أيضاً، بتسليط الضوء على ضرورة تحسين آليات صنع القرار وإجراء التشاور في إطار الزمالة لتمكين المؤسسة من أداء وظيفتها المتمثلة بإعداد تركيا للعضوية اللاحقة بصورة كاملة⁽⁵⁶⁾.

لم تتمخض المبادرة التركية عن أي تحريك ذي شأن للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لأن الوضع في بروكسل وبين الدول الأعضاء في الاتحاد لم يتغير. وكذلك، فإن الحكومة التركية الغارقة في المشكلات الداخلية؛ مثل انهيار حكومة مسعود يلماظ الائتلافية في تشرين الثاني/نوفمبر سنة 1998م، والمحاولات المطولة التي بذلها ساسة مختلفون لتشكيل حكومة جديدة، والانهماك بالإعداد للانتخابات البرلمانية المبكرة في الثامن عشر من نيسان/أبريل سنة 1999م، واعتقال زعيم حزب عمال كردستان، عبد الله أوج آلان، قبل كل شيء، هي الأخرى، لم تُولِ اهتماماً كبيراً للعلاقات مع الاتحاد الأوروبي. بل وقد كان الحافز على مثل هذا الاهتمام أقل بسبب جملة الضغوط الجديدة التي تعرضت لها العلاقات التركية - الأوروبية جرّاء رفض إيطالية تسليم زعيم حزب عمال كردستان إلى تركيا، وتواطؤ اليونان في عملية تهريبه من الملاحقة التركية.

ومهما يكن، فإن رئاسة الاتحاد الألمانية حاولت أن تعطي زخماً جديداً للعلاقات مع أنقرة في ربيع سنة 1999م. بادرت الحكومة الجديدة، المؤلفة من الاشتراكيين الديمقراطيين والخضر التي تولت السلطة بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر سنة 1998م، البرلمانية، إلى تغيير الموقف الألماني من عضوية تركيا اللاحقة في الاتحاد الأوروبي عن طريق قبول إضفاء صفة العضوية على هذا البلد، ولو دون التخلي عن الشروط الأوروبية المقررة لإطلاق مفاوضات القبول. ثمّة اقتراح من رئاسة الاتحاد الألمانية إلى اجتماع المجلس الأوروبي، بمدينة كولون في حزيران/يونيو سنة 1999م، بتغيير موقف الاتحاد الأوروبي من تركيا، قوبل بمقاومة يونانية واسكندنافية، فَجَرى إسقاطه أخيراً من «استنتاجات» الرئاسة عن الاجتماع⁽⁵⁷⁾.

كان الردُّ التركي على هذا التحرك الألماني - الأوروبي مختلطاً. ففي رسائل متبادلة بين رئيس الوزراء بولنت أجويد والمستشار الألماني غيرهارد

شرودر، اعترفت الحكومة بوجود معايير الاتحاد الأوروبي الخاصة بالعضوية بالنسبة إلى أي بلد أوروبي، ولكنها بينت أنها لم تكن مستعدة لقبول أي تدخل أوروبي في «مشكلة جنوب شرق البلاد»⁽⁵⁸⁾. أما فيما يخص إخفاق اجتماع قمة الاتحاد في مدينة كولون، فقد قالت وزارة الخارجية التركية: «إن سياسة الاتحاد الأوروبي القائمة على التمييز ضد تركيا لم تتغير. وبالتالي، فإن أحداً لا ينبغي أن يتوقع من تركيا أن تغيّر من نظرتها إلى علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي»⁽⁵⁹⁾. وعلى الرغم من أن التحرك الألماني كان ينم عن تغيير جوهري في موقف بون من العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، فإنه لم يعنِ إلاّ نوعاً من التغيير في لغة الاتحاد ولهجتها في المقام الأول، دون التخلي عن القواعد الأساسية السياسية لموقف الاتحاد الأوروبي. لا يمكن استبعاد حصول نوع من العودة إلى الحالة الطبيعية في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن مثل هذا التطور قد يتعرض لانقطاع مفاجيء وأني، في أي وقت من الأوقات، جزاء تطورات تحصل في تركيا على صعيد السياسة الداخلية، تطورات من شأنها أن تؤكد من جديد جملة الشكوك الأوروبية حول «التخلف» السياسي للبلاد، أو بفعل تحركات سياسية طائشة يُقدّم عليها الاتحاد الأوروبي قد تؤدي إلى استشارة حساسية تركيا السياسية مرة أخرى.

سيكون أي تحسن في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي معتمداً، ليس فقط على قيام الجانب الأوروبي بإحداث بعض التغييرات السياسية. سوف يتعيّن على تركيا أن تقارب، بطريقة بناءة، تلك المشكلات التي دأب الأوروبيون، مرة بعد أخرى، على ذكرها على أنها حجر عثرة على طريق العضوية السريعة والمبكرة في الاتحاد الأوروبي، مثل: انتهاكات حقوق الإنسان، وأسلوب التعامل مع الأكراد، والعيوب التي تعاني منها البنية الديمقراطية، والنزاع مع اليونان، والمشكلة القبرصية. وسيتوجب على الحكومة التركية أن تتخلّى عن ممارساتها الرامية إلى إقناع الأوروبيين بأن الإعلان عن إصلاحات جذرية على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان، ليس

إعلاناً مجرداً، بل إصلاحات في الصميم. وسوف تكون مضطرة لأن تجترح سياسة مصالحة مع اليونان متممة ببعض التنازلات التركية الجوهرية مقابل تنازلات يونانية موازية، وتحرص على استمرار مثل هذه السياسة. ثمّة شكوك جدية حول قدرة حكومة بولنت أجويد الائتلافية على أن تكون مستعدة للسير قُدماً في هذا الاتجاه.

غير أن على التُّخَب التركية ذات التوجهات الغربية، قبل كل شيء، أن تطلق حواراً داخلياً يتناول بصراحة مسألة ما تعنيه عضوية الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى تركيا ومجتمعها، في الحقيقة، لأن جزءاً كبيراً من سلوك تركيا العاطفي فيما يخص العلاقات مع الاتحاد ينبع من تصورات خاطئة واسعة الانتشار بين صفوف الجماهير الشعبية عن الاتحاد الأوروبي ومعقوليته السياسية. أوجزت لجنة تحقيق الشؤون التركية - الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) لدى البرلمان التركي هذه في تقريرها الذي كان بعنوان: العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، حين قالت: «إن مسألة كيفية جعل عملية نقل السيادة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي متوافقة مع تقاليدنا مسألة لا بد من معالجتها»⁽⁶⁰⁾.

لقد أدى إهمال هذا النقاش حتى الآن إلى تمكين الطبقة السياسية الحاكمة في تركيا من استسهال إلقاء مسؤولية الوضع السيئ للأمر، الباعث على السُّخْط، على كاهل الأوروبيين، وتحويل أنظار الجمهور عن نواقص أنقرة وعيوبها الخاصة على صعيد إتقان فن إدارة العلاقة. وإذا حصلت أية مناقشة تركية للمسألة، فإنها كانت تأتي مثقلة بقدر متزايد من الامتناع عن قبول ما يُعتبر تدخلاً أوروبياً في شؤون السيادة التركية. وبالتالي، فإن المرء يستطيع أن يستنتج أن ما تريده تركيا ليس إلاّ عضوية أفلاطونية، لا عضوية حقيقية وواقعية، في الاتحاد الأوروبي.